

# نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي



عاملة مصنع في مدينة كالفيزانو الإيطالية: يرى الصندوق أن استعادة الثقة في منطقة اليورو ضروري لإنهاء أزمة المنطقة (الصورة: Paolo Bona/Reuters)

## الصندوق يخفض تنبؤاته للنمو العالمي ويرى ارتفاعا مستمرا في المخاطر المحيطة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٤ يناير ٢٠١٢

- توقعات الصندوق تشير إلى تعطل مسيرة التعافي العالمي، وازدياد كثافة المخاطر المحيطة
- من المتوقع أن تتعرض منطقة اليورو لركود محدود، وأن يتباطأ النشاط في بقية بلدان العالم
- ينبغي اعتماد مجموعة من التدابير الشاملة لاستعادة الاستقرار المالي
- ينبغي للبلدان أن تتجنب السرعة المفرطة في تشديد سياسة المالية العامة

نظرا لتأثر آفاق الاقتصاد العالمي بعبء التوترات المتزايدة في منطقة اليورو، أجرى الصندوق تخفيضا حادا في تنبؤاته السابقة للنمو العالمي لتصل إلى ٣,٣% في العام الجاري، مشيرا إلى تراجع الاحتمالات المتوقعة وزيادة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

قال صندوق النقد الدولي في تحديث لتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إن منطقة اليورو سوف تتعرض لركود محدود في عام ٢٠١٢ بعد دخول أزمة المنطقة في "مرحلة خطيرة جديدة" قرب نهاية العام الماضي، مما أثر على أنحاء أخرى من العالم، بما فيها الولايات المتحدة والأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

وعلى وجه العموم، يُتوقع أن يزداد النشاط في الاقتصادات المتقدمة بواقع ١,٢% في ٢٠١٢، بما يمثل تخفيضا قدره ثلاثة أرباع نقطة مئوية مقارنة بالتنبؤات في شهر سبتمبر الماضي، لينتعث بعد ذلك إلى معدل لا يزال واهنا قدره ١,٩% في العام المقبل. وتصل احتمالات النمو العالمي لهذا العام إلى ٣,٣%.

وقال الصندوق إن معدلات النمو هذه بطيئة للغاية بالنظر إلى عمق ركود عام ٢٠٠٩ ومن ثم فهي غير كافية لإحداث تغيير ملموس في معدلات البطالة بالغة الارتفاع.

وإلى جانب تعديل الصندوق لتبؤاته، فقد أصدر كذلك في الرابع والعشرين من شهر يناير تحديثات توقعاته في "تقرير الاستقرار المالي العالمي"، الذي يتابع قضايا القطاع المصرفي وأسواق رأس المال، وتقرير "الراصد المالي"، الذي يتابع الديون والموازنات الحكومية.

### أوروبا هي محور الأزمة

صرح السيد أوليفيه بلانشار، المستشار الاقتصادي في الصندوق بأن "التوقعات بالنسبة للنمو محدودة، وقد تزداد سوءاً".

وقال السيد بلانشار في مؤتمر صحفي عُقد في واشنطن العاصمة إن "التعافي الاقتصادي العالمي، الذي اتسم في المقام الأول بالضعف، أصبح مهدداً بالتوقف. وبينما يتمثل محور الخطر في أوروبا، إلا أن بقية العالم يتأثر تأثيراً متزايداً".

وصرح للصحفيين بأن الخطر سيكون أكبر إذا ما تفاقمت الأزمة الأوروبية. وقال إن "العالم في هذه الحالة قد يُرجح به إلى نوبة ركود أخرى".

لكن بلانشار استطرد قائلاً إن اتخاذ مجموعة التدابير الصائبة، "سيسمح مؤكداً بتجنب وقوع الأسوأ، وإعادة التعافي إلى المسار الصحيح. وهذه التدابير يمكن اتخاذها، ويتعين اتخاذها، بل أن الحاجة ماسة لاتخاذها".

وقد ألفت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، كلمة في مدينة برلين في ٢٣ يناير الجاري أوضحت خلالها العناصر الرئيسية في أي مسار قادم للسياسات فقالت إن أوروبا، وهي البؤرة التي تتركز فيها المخاوف العالمية، تحتاج إلى نمو أقوى وحواجز وقائية أكبر واندماج أعمق، لكنها أضافت أن الاقتصادات الأخرى لها دور مهم أيضاً في استعادة النمو العالمي المتوازن. وعن العنصر متعدد الأطراف قالت إن الصندوق مستعد لتقديم المساعدة وإنه يسعى لزيادة موارده المخصصة للإقراض بما يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار.

### آسيا لا تزال قوية

قال التقرير إن متوسط النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ يُتوقع أن يبلغ ٥,٧٥% - وهو ما يمثل تباطؤاً كبيراً إذا ما قورن بمعدل النمو الذي بلغ ٦,٧٥% أثناء الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبانخفاض قدره نصف نقطة مئوية عن التوقعات الواردة في عدد سبتمبر ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويرجع هذا الانخفاض إلى تدهور البيئة الخارجية وتباطؤ الطلب المحلي في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية.

ورغم التخفيض الكبير في التوقعات بالنسبة لبلدان آسيا النامية بواقع ثلاثة أرباع نقطة مئوية، فلا يزال من المتوقع أن تسجل هذه البلدان معدلات نمو هي الأسرع على الإطلاق بمتوسط ٧,٥% خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فمن المتوقع أن تتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مدفوعة في الأساس بتعافي الاقتصاد الليبي واستمرار الأداء القوي في بلدان أخرى مصدرة للنفط. وتظل توقعات النمو منخفضة في معظم البلدان المستوردة للنفط في المنطقة بسبب فترات التحول السياسي التي استغرقت وقتا أطول من المتوقع بالإضافة إلى البيئة الخارجية المناوئة.

ولا يزال تأثير التباطؤ العالمي على إفريقيا جنوب الصحراء محصورا حتى الآن في عدد قليل من البلدان - أهمها جنوب إفريقيا - ومن المتوقع أن يزداد الناتج في المنطقة بنحو ٥,٥% في عام ٢٠١٢.

ومن المنتظر أن تشهد أوروبا الوسطى والشرقية أكبر آثار انتقال التداعيات السلبية، نظرا لقوة الروابط التجارية والمالية للمنطقة مع اقتصادات منطقة اليورو.

ومن المنتظر أن يكون التأثير طفيفا نسبيا على المناطق الأخرى، حيث يُتوقع أن يؤدي تيسير السياسات الاقتصادية الكلية إلى تحييد الآثار المترتبة على تباطؤ الطلب من الاقتصادات المتقدمة وتزايد العزوف العالمي عن تحمل المخاطر. وبالنسبة لكثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية، ترجع قوة التنبؤات أيضا إلى أسعار السلع الأولية المرتفعة نسبيا.

### أوروبا ضرورية لاستعادة الثقة

صرح السيد بلانشار بأن تنبؤات النمو لعام ٢٠١٢ في منطقة اليورو تصل في الوقت الراهن إلى -٠,٥%، بانخفاض قدره ١,٦% عن توقعات الصندوق في سبتمبر ٢٠١١. وقال "إن تنبؤاتنا تشير إلى تحقيق نمو سالب بنسبة ٢,٢% في إيطاليا و ١,٧% في إسبانيا".

وقال الصندوق في تقريره إن التحدي الآني أمام السياسات يتمثل في استعادة الثقة وإنهاء الأزمة في منطقة اليورو عن طريق دعم النمو، مع مواصلة التصحيح المالي، واحتواء الانخفاض في قروض التمويل، وزيادة السيولة، والتيسير النقدي.

وفي الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى، تتمثل أهم متطلبات السياسة في التعامل مع اختلالات المالية العامة على المدى المتوسط ومعالجة الخلل في النظم المالية وإصلاحها، مع الاستمرار في دعم التعافي. أما في الاقتصادات الصاعدة والنامية، فينبغي أن تركز السياسة في الأجل القريب على التحرك لمواجهة تراجع النمو المحلي وتباطؤ الطلب الخارجي من الاقتصادات المتقدمة.

### تزايد مخاطر القطاع المالي

قال الصندوق في [تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق المالية](#) إن الاستقرار المالي العالمي دخل في عمق منطقة الخطر مع اتساع فروق العائد على السندات السيادية في منطقة اليورو، واضطرار البنك المركزي الأوروبي إلى

الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في دعم النظام المالي لمنطقة اليورو. وقال الصندوق إنه على الرغم من الجهود التي يبذلها صناع السياسات الأوروبيون لاحتواء أزمة الديون والمشكلات المصرفية ذات الصلة في منطقة اليورو، فلا تزال هناك تحركات حاسمة على مستوى السياسة ينبغي القيام بها.

وفي هذا الصدد قال السيد هوزيه فينيلز، المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق، إنه "يتعين على صناع السياسات الأوروبيين التعجيل بوضع مجموعة من التدابير الشاملة لاستعادة الثقة وتنفيذ تدابير السياسة المتفق عليها في قمتي أكتوبر وديسمبر حول منطقة اليورو."

وقال الصندوق في تقريره إنه ينبغي للمسؤولين توفير حاجز وقائي كبير مصمما لحماية الكيانات السيادية التي تواجه ضغوطا تمويلية رغم ملاءتها. ورغم وجود المؤسسات المخصصة لهذا الغرض فإنها لا تتمتع حاليا بالحجم ولا المرونة اللازمة لكي تكون موثوقة تماما.

وينبغي أن تزيد البنوك من رؤوس أموالها لاستعادة ثقة الأسواق المالية في قدرتها على تجاوز الهبوط الاقتصادي. وينبغي أن يتم ذلك حيثما أمكن بزيادة رؤوس الأموال من المصادر الخاصة، مع ضرورة توافر التمويل من القطاع العام لهذا الغرض عند اللزوم. وينبغي أن يكون هناك كذلك تسهيل على مستوى منطقة اليورو يمتلك الإمكانيات الكافية للحصول على حصص مباشرة في البنوك.

ويتعين على المسؤولين مراقبة عملية ضبط الميزانيات العمومية للبنوك للصمود أمام الأزمة، والعمل على تجنب التخفيض "السيء" لقروض التمويل - أي مبيعات الأصول التي تؤثر تأثيرا خافضا لعرض الائتمان المتاح للاقتصاد. وينبغي أن يستهدف المسؤولون الحد من تخفيض قروض التمويل التي تقدمها بنوك بلدانهم ليس فقط في الأسواق الوطنية وإنما في الخارج أيضا.

وإضافة إلى ذلك ذكر الصندوق أنه على الرغم مما أبدته الأسواق الصاعدة من قدرة على الصمود في السنوات الأخيرة، فإنها تواجه المخاطر نتيجة تخفيض قروض التمويل في بنوك منطقة اليورو، لا سيما في بلدان أوروبا الصاعدة.

### التقدم على صعيد المالية العامة

انخفض العجز بصورة ملموسة عام ٢٠١١ في كثير من الاقتصادات المتقدمة التي يعتزم معظمها إجراء تصحيح جذري هذا العام. وطبقا لما ورد في آخر إصدار من تقرير الراصد المالي، لا بد من مواصلة التصحيح لضمان استمرار القدرة على تحمل الدين على المدى المتوسط، على أن يسير في الوضع الأمثل بوتيرة تدعم النمو الكافي في الناتج وتوظيف العمالة.

وقال السيد كارلو كوتاريللي، مدير إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي التي أصدرت التقرير، "إن وتيرة التصحيح المالي في الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠١٢ مرتفعة بالفعل. وأضاف "إن السرعة المفرطة في النقشف، إذا تباطأ النمو الاقتصادي، يمكن أن تؤدي إلى زيادة المخاطر."

وينبغي أن تسمح معظم البلدان بتطبيق أدوات الضبط التلقائي، مثل مدفوعات تأمينات البطالة التي ترتفع مع تناقص فرص العمل، في حالة تباطؤ النمو. فبإمكانها التخفيف من وطأة الأزمة على الطلاب عند تدهور الأوضاع الاقتصادية.

ويمكن للبلدان التي لديها مساحة كافية لتنفيذ السياسات المالية، بما في ذلك بعض البلدان في أوروبا، أن تعيد النظر في وتيرة النقشف المالي هذا العام. ويتعين على بعض البلدان، لا سيما الولايات المتحدة واليابان، توضيح خططها الرامية إلى خفض الديون والعجز في السنوات القادمة.

وهناك بعض الاقتصادات الصاعدة ذات المديونية والعجز المالي المنخفضين والتي تتراجع الضغوط التضخمية فيها تتمتع بالمساحة الكافية لتنفيذ سياسات أكثر دعماً للنشاط الاقتصادي. وهناك اقتصادات أخرى ليس لديها مساحة تسمح لها بما هو أكثر من تشغيل أدوات الضبط التلقائي إذا تباطأت وتيرة النمو.

كذلك يتعين على الاقتصادات الصاعدة شديدة الاعتماد على إيرادات السلع الأولية والتدفقات الرأسمالية الداخلة أن تنظر في احتمال حدوث تراجع كبير ومطول في هذه التدفقات.

